



إلى السيد وزير
الداخلية
المحترم

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول:

رفع الحصة الأصلية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة الممنوحة لفائدة جماعة ميسار إقليم
الدريوش

وبعد، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أطلب منكم توجيه
السؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير الداخلية.
السيد الوزير المحترم؛

منذ إحداث إقليم الدريوش وترقية جماعة ميسار إلى جماعة حضرية خلال سنة 2009، حيث
استفادت ببرنامج التأهيل الحضري، وترتبت عنه ارتفاع جميع النفقات ذات الصبغة الإجبارية ولا
سيما مستحقات الإنارة العمومية على إثر توسيع الشبكة في إطار هذا البرنامج، مما يحد من تدخلات
الجماعة للاستجابة لانتظارات الساكنة في مختلف المجالات، وبالرغم من هذا التحول الذي طرأ على
الوضعية الإدارية للجماعة، فإنه لم يطرأ أي تغيير على مستوى حصتها من منتوج الضريبة على القيمة
المضافة، وخصوصا إذا علمنا أن جماعة ميسار من بين أكبر الجماعات التابعة لإقليم الدريوش لا من
حيث السكان ولا من حيث مساحتها 69 كلم مربع، بالمقارنة مع كل من جماعة الدريوش وجماعة
بن الطيب اللتان تشكلان معية جماعة ميسار القطب الحضري لعمالة الدريوش.

ورغم التحسن الذي عرفته المداخيل الذاتية للجماعة، فإن العجز المالي الذي تعاني منه الجماعة
سنويا، لم يعرف أي انخفاض، مما يجعل مجلس جماعة ميسار مضطرا للمطالبة بحصة إضافية من

منتوج الضريبة على القيمة المضافة حتى يتمكن من سد هذا العجز، وبالتالي تحقيق مبدأ التوازن أثناء إعداد مشروع الميزانية، مما يؤدي إلى تأخير المصادقة على الميزانية وبالتالي تعطيل مصالح الساكنة، كما لم تتمكن الجماعة بتوفير مساهمتها في تمويل المشاريع المبرمجة في برنامج التأهيل الحضري التكميلي 2017-2019، حيث التزمت بتعبئة مبلغ 10 مليون درهم، خصوصا أن الحصول على قرض لتغطية مساهمة الجماعة من صندوق التجهيز الجماعي رهين بجعل الحصة الإضافية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة التي تستفيد منها الجماعة سنويا لتحقيق التوازن المالي أصلية.

السيد الوزير المحترم؛

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة للرفع من الحصة الأصلية المخصصة لجماعة ميسار من منتوج الضريبة على القيمة المضافة، وجعلها مماثلة مع الجماعات المكونة للقطب الحضري لإقليم الدريوش.

إمضاء: المستشار البرلماني

اشن بوجمعة